القياس والافصاح عن عمليات التوريق وفق المعايير الدولية
-مع إشارة للتجربة المغربية-

Measurement and disclosure of securitization operations in accordance with international standards
-With a reference to the Moroccan experience-

بن علقمة مليكة، جامعة سطيف 1، alakmamalika@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/08/16 تاريخ القبول: 2020/10/13 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أهمية القياس والإفصاح عن الأصول المالية في إطار عمليات التوريق من خلال الالتزام بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

يعد المغرب من بين أهم الدول العربية التي شهدت فيها عمليات توريق الديون انطلاقة حقيقية منذ صدور أول قانون متعلق بتسنيد الديون الرهنية سنة 1998 والذي تم تعديله بصدور القانون 06/33، هذا بالإضافة إلى وجود إطار خاص بالمعالجة المحاسبية لعمليات التوريق.

الكلمات المفتاحية: توريق؛ القياس والافصاح، المعايير الدولية؛ التجربة المغربية.

تصنيف JEL : *G21;M40; M41;*

***Abstract*:** This research paper aims to identify the importance of measurement and disclosure of financial assets in the context of securitization operations by adhering to the requirements of international accounting standards.

Morocco is among the most important Arab countries in which debt securitization has witnessed a real start since the issuance of the first law related to mortgage debt securitization in 1998, which was amended by the issuance of Law 06/33, in addition to the existence of a framework Special for the accounting treatment of securitization.

Keywords: ***securitization; measurement and disclosure; international standards; Moroccan experience***

JEL classification code : *G21 ; M40 ; M41*

المؤلف المرسل: بن علقمة مليكة،

الإيميل: alakmamalika@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعتبر التوريق أحد النواتج الأساسية لمجموعة من التطورات المالية العالمية وأحد أشكال الأدوات المالية المستحدثة والتي لها صدى منذ انتشارها في ثمانينيات القرن الماضي.

تعد منتجات التوريق من بين الأدوات المالية التي تمثل التزاما ماليا بالنسبة للجهة المُصدرة وأصلا ماليا بالنسبة للمستثمر، ولا يزال الجدل قائما بين علماء المحاسبة والمنظمات المهنية فيما يتعلق بموضوع القياس والافصاح المحاسبي من حيث الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية بالشكل الأفضل والملائم للمستخدمين والمستفيدين منها، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم 39 "الأدوات المالية الاعتراف والقياس" والذي تم الغاؤه وحل محله معيار إعداد التقارير المالية **IFRS 9** والمعيار الدولي رقم 32 "الأدوات المالية العرض والإفصاح".

إشكالية الدراسة: تتمتع عمليات التوريق بالعديد من المزايا التي تعود بالمنفعة في مجال التمويل وتوفير السيولة، إلا أنها تنطوي على العديد من المخاطر لكل أطراف العملية، لذا لعملية القياس والافصاح دورا بارزا في الحد منها، وعليه يمكن صيغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تتم عمليات القياس والافصاح عن عمليات التوريق وفقا للمعايير الدولية؟

وما أهم ما يميز التجربة المغربية في هذا المجال؟

تتفرع عن التساؤل الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بعمليات القياس والافصاح في إطار عمليات التوريق؟؛
- كيف تتم كل من عمليات القياس والافصاح عن عمليات التوريق وفقا للمعايير الدولية؟؛
- عند المحاسبة عن عمليات التوريق، هناك سؤالان أساسيان يجب الإجابة عليهما:
  - هل يتعين دمج الهيئات ذات الغرض الخاص المعنية؟

– هل يتم بيع الأصول المُحولة لأغراض محاسبية؟

-كيف تتم عملية المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق طبقا للقانون المغربي (مجلس المحاسبة المغربي) وما هي أهم المعايير الدولية المستند إليها؟

فرضيات البحث: تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

ساهمت المعايير الدولية في وضع إطار متكامل ومتناسق لعمليات القياس والافصاح لعمليات التوريق على المستوى الدولي

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية نشاط توريق الأصول المالية من جانبين، يرتبط الجانب الأول باستعراض القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق، في حين يرتبط الجانب الثاني بالسياسات المحاسبية المتعلقة بها والشروط اللازمة لاعتبار تحويل الأصول المالية من الشركات المنشئة لمحافظ التوريق إلى الشركات المصدرة لسندات التوريق بيعا حقيقيا.

بالنسبة للإفصاح المحاسبي عن عملية التوريق، فبالإضافة إلى الأهمية التي تمثلها عملية الإفصاح، فإنها مع عملية التوريق لها أهمية إضافية في إلقاء الضوء على أية علاقات بين المُحوِل والأصول المُحَولَة والمُحَول إليه، في حين تتمثل أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تقديم معلومات مفيدة بشكل كاف لمستخدمي القوائم المالية تساعدهم في فهم الطريقة التي يتم الاعتماد عليها في قياس العوائد الناجمة عن عمليات التوريق.

أهداف البحث: تكمن أهداف البحث في:

- التعرف على المتطلبات المحاسبية للقياس والإفصاح لعمليات التوريق؛
- إلقاء الضوء على طرق القياس والاعتراف والافصاح عن عمليات التوريق كآلية جديدة من آليات النظام المالي والمصرفي؛
- التعرف على تجربة المملكة المغربية في هذا المجال.

بهدف تقديم الموضوع والاجابة على إشكالية الورقة البحثية، سيتم تقسيمها إلى:

- دراسة نظرية حول مختلف المعايير الدولية للقياس والافصاح عن عمليات التوريق؛
- دراسة تطبيقية حول التجربة المغربية في مجال المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق.

2. العوامل التي ساهمت في وضع القياس والافصاح عن عمليات التوريق

هناك عدة عوامل ساهمت في وضع القياس والإفصاح عن عمليات التوريق على قمة اهتمامات المؤسسات الدولية، ومنها: (كمال مجاور ضيف الله، 2012، صفحة 15)

1.2 رغبة إدارات البنوك في زيادة الأرباح من خلال التوسع في عمليات التوريق بصرف النظر عن المخاطر الناجمة عن هذا التوسع، وبالتالي أصبحت عمليات التوريق أحد الأسباب الهامة وراء اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008؛

2.2 إقبال الشركات لممارسة توريق الديون وتحويل الأصول المالية للهيئات ذات الغرض الخاص والتي تبالغ في تقدير قيمة الأصول المالية المحولة بطرق احتيالية والإفراط في استخدام القيمة العادلة دون عدالة في تقدير قيمة الأصول المالية المحولة؛

3.2 الفشل في منع انهيار وإفلاس بنك Lehman Brothers نتيجة ممارسة نشاط التوريق.

3. المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق وفق معايير المحاسبة الدولية

تم التطرق للمعالجة المحاسبية لعمليات التوريق من قبل العديد من الهيئات الدولية المعروفة كمجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة ومجلس معايير المحاسبة الدولية والذي أصدر عدة معايير محاسبية وجملة من المعايير الدولية للتقارير المالية.

وقد تضمنت السياسات المحاسبية المتعلقة بعملية التوريق، الشروط اللازمة لاعتبار تحويل الأصول المالية من الشركات المنشئة لمحافظ التوريق إلى الشركات المصدرة لسندات

التوريق بيعا حقيقيا. ولا تزال المعالجة المحاسبية لمعاملات التوريق غير واضحة وغامضة على الرغم من التقارب الواضح مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (Kothari, 2017)

أما بالنسبة للإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق، فلها أهمية كبيرة في إلقاء الضوء على أية علاقات بين المُحول والأصول المُحوّلة والمُحول إليه والتي تؤثر على مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة للمُحوِل.

1.3 المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق في ضوء معايير المحاسبة المالية الأمريكية:

تناول المعيار الأمريكي رقم 140 بعنوان "المحاسبة عن تحويلات وخدمات الأصول المالية والتخلص من الخصوم"، كل من مفهوم التوريق وأسس قياس والإفصاح عن عمليات التوريق، فوفقا لهذا المعيار يتم قياس الأصول والالتزامات الناتجة عن عملية التوريق بالقيمة العادلة ويتم الإفصاح عن طبيعة عملية التوريق في صلب القوائم المالية من حيث كونها عملية بيع حقيقي أم عملية تمويل، كما تناول الإفصاح عن التدفقات النقدية بين المحول والمحول اليه وهذا في قائمة التدفقات النقدية ، والإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند قياس القيمة العادلة للأصول المحولة والإفصاح عن طرق تقدير القيمة العادلة والاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات التوريق في قائمة الدخل. (Financial Accounting Standard Board, 2020)

2.3 المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق في ضوء معايير المحاسبة الدولية: حيث أن كل من المعيار رقم 32 لسنة 1995 بعنوان "الأدوات المالية: الإفصاح"، والمعيار 39 لسنة 1999 بعنوان "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" يكملان بعضهما البعض فقد ركز المعيار الدولي 32 علي كيفية تحسين الإفصاح عن الأدوات المالية والتي من بينها عمليات التوريق، أما المعيار الدولي رقم 39 فقد تناول تعريف التوريق وقياس الأصول والالتزامات الناتجة عن

عملية التوريق بالقيمة العادلة ، وأن يتم الإفصاح عن طبيعة عملية التوريق في صلب القوائم المالية.

ولكن المعيار رقم 39 لم يتناول الإفصاح عن التدفقات النقدية بين المُحوِل والمُحَول اليه، كما إنه لم يتناول أيضا القياس والإفصاح عن المخاطر الناتجة عن عملية التوريق، وهذا ما تم تداركه مع المعيار IFRS 9 (Dechow & Myers, 2008, pp. 2-4)

3.3 المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق وفقا لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 7)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء الكثير من التعديلات والتغييرات اللازمة علي معايير المحاسبة الدولية، وقد اهتمت بجعل موضوع القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية من أولويات عمل المجلس وقامت كمرحلة أولي بإصدار المعيار رقم 7 بعنوان "الأدوات المالية : الإفصاحات"، وقد حل محل المعيار الدولي رقم 32 بإضافة متطلبات جديدة للإفصاح المحاسبي.(IFRS, 2020)

4.3 الجوانب المحاسبية للتوريق: تتمثل في: (kothari, 2017)

1.4.3 إلغاء الاعتراف: أي ما إذا كان سيتم تأجيل الأصول المُورقة "مجمع الضمانات" من الميزانية العمومية للمنشئ. يستخدم المصطلح للتوقف عن الاعتراف بأصل مالي أو التزام مالي في دفاتر المنشأة، ويتعامل الممارسون مع البيع القانوني كدليل على المعالجة خارج الميزانية؛

2.4.3 الاعتراف بالأرباح: أي ما إذا كان سيكون هناك ربح / خسارة في وقت بيع مجمع الضمانات، كما تنص إرشادات التوريق لعام 2012 على ألا يتم الاعتراف بالأرباح الناتجة عن البيع من قبل المنشئ حتى ولو تم تحصيل الأرباح مقدما؛

3.4.3 التوحيد: ما إذا كان سيتم دمج الهيئة ذات الغرض الخاص التي تمتلك الحقوق القانونية لتجمع الضمانات مع المنشئ / أي مستثمر آخر، تعتمد المعايير المحاسبية IAS

21 حاليا على حقوق التصويت كأساس للتوحيد، وبالنظر لعدم إمكانية المنشئ ممارسة حقوق التصويت، فإن المعاملات لا تؤدي أبدا إلى توحيد SPV مع المنشئ.

4.الاعتراف المحاسبي لعمليات التوريق

يتم "الاعتراف" بالأداة المالية في البيانات المالية عندما تصبح المنشأة طرفا في عقد الأداة المالية. وتقوم المنشأة بإزالة التزام مالي من بيان مركزها المالي عند انتهاء التزامها، كما تقوم بإزالة الأصل المالي من بيان مركزها المالي عندما تنتهي حقوقها التعاقدية في التدفقات النقدية للأصل؛ (IFRS foundation, 2020).

في ضوء المعيار الدولي رقم 39 والذي حل محله المعيار الدولي IFRS 9 فإنه يجب الاعتراف بما ينشأ عن عمليات التوريق من أصول أو التزامات مالية في قائمة المركز المالي فقط عندما تصبح هذه الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية للإدارة، كما يجب استبعاد الأصول التي تم توريقها من ميزانية المصدر الأصلي عندما تفقد المنشأة السيطرة على الحقوق التعاقدية التي تشمل الأصل المالي أو جزء منه.

1.4 مداخل الاعتراف المحاسبي لعمليات التوريق: يوجد مدخلين للاعتراف عن عمليات التوريق، مدخل التمويل خارج الميزانية، ووفقا لهذا المدخل يجب عدم الاعتراف بعمليات التوريق داخل الميزانية وعدم الاعتراف بالآثار المالية الناتجة عنها من أصول وخصوم في الميزانية العمومية. (السيد شحاته، 2008، صفحة 265)

وهناك مدخل التمويل داخل الميزانية، ووفقا لهذا المدخل يتم الاعتراف بعمليات التوريق داخل الميزانية حيث تدرج الأصول والخصوم الناتجة عن عمليات التوريق كبند من بنود الميزانية وكذلك الأصول والخصوم، وفي هذه الحالة يجب على الشركة الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي في ميزانيتها. (عبد الله العبيشي، 2006، صفحة 60)

2.4 مداخل المحاسبة عن عمليات التوريق : يعرض الفكر المحاسبي مدخلين أساسين بشأن المحاسبة عن عمليات التوريق كما يلي:

1.2.4 مدخل المخاطر والمنافع: وفقا لهذا المدخل يتم إخضاع كافة المخاطر والعوائد المرتبطة بالتوريق للدراسة معا، على أن تستبعد الأصول والالتزامات المتعلقة بعمليات التوريق من الميزانية عندما يتم تحويل كافة المخاطر إلى أطراف أخرى. (الطيب حماد حامد ، 2017، صفحة 197).

2.2.4 مدخل المكونات المالية: يتم بمقتضاه تحليل عمليات التوريق وتحديد المنافع المستقبلية المحتملة للأصول والتعهدات المستقبلية المحتملة للالتزامات الناتجة عن عمليات التحويل. (الطيب حماد حامد ، 2017، صفحة 198)

5- كيفية العرض للأدوات المالية طبقا للمعيار IAS32

هناك العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تطرقت مباشرة للأدوات المالية سواء من ناحية العرض أو الإفصاح أو القياس أو الاعتراف بما فيها عمليات التوريق.

1.5 هدف معيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض: إن أهداف المعيار هي كما يلي: (جمال الجعارات، 2008، صفحة 313)

1.1.5 وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية؛

2.1.5 وضع مبادئ لإجراء المقاصة بين الأصول المالية والمطلوبات المالية؛ للعرض، يتم تصنيف الأدوات المالية إلى أصول مالية ومطلوبات مالية وأدوات حقوق ملكية. يعتمد التمييز بين الالتزام المالي وحقوق الملكية على ما إذا كان على المنشأة التزام بتسليم النقد (أو بعض الأصول المالية الأخرى).

2.5 حدد المعيار الدولي رقم 32 إجراءات العرض عن عمليات التوريق باعتبارها أحد الأدوات المالية كما يلي: (IFRS foundation, 2020)

1.2.5 المعلومات المتعلقة بمدى وطبيعة الأدوات المالية الناشئة عن عمليات التوريق؛

2.2.5 السياسات والطرق المحاسبية المتبعة، ويشمل ذلك معايير الإثبات وأسس القياس المستخدمة بالإضافة إلى تاريخ الاستحقاق أو الانقضاء أو التنفيذ؛

3.2.5 أي خيارات مُبكِرة للتسوية بمعرفة أحد أطراف الأداة المالية، ويشمل ذلك الفترة أو التاريخ الذي قد يتم فيه ممارسة الخيار وكذلك السعر (أو مدى الأسعار)؛

4.2.5 أي خيارات لأحد أطراف الأداة المالية تسمح بتحويل الأداة أو مبادلتها بأداة مالية أخرى أو موجودات أو مطلوبات أخرى، بما في ذلك الفترة أو التاريخ الذي يتوقع أن تحدث فيه عملية ممارسة الخيار وكذلك معدل (معدلات) التحويل أو المبادلة...الخ؛

5.2.5 المعدل الاسمي للفائدة أو مبلغها، وكذا التوزيعات أو أي عائد دوري آخر على القيمة الأساسية وتوقيت الدفع، بالإضافة إلى الضمانات المحتفظ بها في حالة الموجودات المالية والمرهونات المُقدمة في حالة المطلوبات المالية؛

6.2.5 في حالة الأدوات المالية التي يتم تحديد تدفقاتها النقدية باستخدام عملة تختلف عن العملة التي يستخدمها المشروع في إعداد تقاريره المالية، فإنه يجب الإفصاح عن نوع تلك العملة؛

7.2.5 مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بعمليات التوريق التي تتعرض لها المنشأة، وتشمل تاريخ إعادة التسعير التعاقدي أو تاريخ الاستحقاق أيهما أقرب، وشروط الاتفاق التي تسببت في بقاء المنشأة مُعرضة لمخاطر أسعار الفائدة؛

8.2.5 مخاطر الائتمان لسندات التوريق ولكل فئة من الموجودات المالية التي تم توريقها سواء تم استبعادها من الميزانية أم لا؛

لا تختلف إجراءات المحاسبة عن عمليات التوريق وفق معايير المحاسبة الأمريكية عنها وفق المعايير الدولية (ولكن قد يكون مختلفا على أرض الواقع أو من الناحية العملية).

6.معيار إعداد التقارير المالية الدولي IFRS 7

تم إصداره لتخصيصه للإفصاح فقط المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية وهو بذلك يلغي كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار الدولي 32، كما يسري المعيار على الأدوات المالية المعرفة في المعيار IAS32 والمعيار IFRS 9 بما فيها عمليات التوريق.

يوجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية "IFRS 7" على الكيان الإفصاح فيما يتعلق بكل فئة من الأصول والالتزامات المالية عن قيمها العادلة، حيث توفر معلومات القيمة العادلة تقييما مبنيا على السوق لقيمة الأدوات المالية. (IFRS foundation, 2020)

أدى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية إلى إعادة توطيد لجزء مهم من عمليات التنازل عن الأصول أو المخاطر في إطار عمليات التوريق، حيث تكون في بعض الحالات إعادة التوطيد لعملية ما ضرورية من الناحية المحاسبية، في حين تتنازل المؤسسة المعنية على جزء مهم من المخاطر المرتبطة بالأصول المُورقَة. (Hugue, 2005, pp. 62-64)

وتجدر الإشارة هنا إلى أساليب التقييم بالقيمة العادلة وحددها معيار (FASB 157) في ثلاثة أساليب للتقييم وهي: (OBERT, 2013, p. 60).

1.6 تكلفة الإحلال أو الاستبدال (مدخل التكلفة) يعتمد على المبلغ المطلوب حاليا لإحلال أصل ما (إحلال التكلفة)؛

2.6 القيمة السوقية، يستخدم هذا المدخل عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق بما في ذلك الأصول المتماثلة أو المقارنة؛

3.6 القيمة الحالية المخصومة (مدخل الدخل) يستخدم عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية.

أما من ناحية الإفصاح، فطبقا للمعيار(FASB 140) والذي يحدد معايير المحاسبة عن التوريق والتحويلات الأخرى للأصول المالية والضمانات. هناك حالتين، مثلما يوضحهما الجدول الموالي:

الجدول 1: حالات الإفصاح عن عمليات التوريق

إذا كان أسلوب التوريق بيعا حقيقيا	إذا كان التوريق عملية تمويلية
الجوانب المحاسبية: استبعاد وعزل جميع الأصول المالية المحولة من الميزانية العمومية للمحول البنك البادئ بالتوريق الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة من التوريق بمقارنة صافي النقدية المستلمة بعد طرح التكاليف وبعد نشأة الالتزامات (بقيمة الأصول المباعة الدفترية بقائمة الدخل للبنك البادئ بالتوريق. الاعتراف بالديون القانونية المؤجلة وحقوق خدمات الرهونات وذلك بالقيمة العادلة لها في الميزانية العمومية في جانب الخصوم. يجب عدم توحيد بيانات الأصول والخصوم المورقة مع مثيلاتها بالقوائم المالية للشركة ذات الغرض الخاص المصدرة للتوريق. إن تسويات القيمة العادلة للأصول المالية المحولة وكذلك الخصم غير المكتسب يجب الاعتراف به والإفصاح عنه في قائمة الدخل	**الجوانب المحاسبية:** يقتضي سيناريو محاسبة التمويل إظهار معنوية أقل أو اهتمام أقل في السنة الأولى في قائمة الدخل لكل من التكاليف المبدئية للتوريق، علاوة الشراء ومصروفات التعامل ففي محاسبة التمويل هذه العناصر تختلف تستهلك على مدار عمر القرض أو السندات (مقارنة بالمحاسبة عن البيع. فمعدل الاستهلاك سوف يتأثر بالمدفوعات الفعلية المقدمة والمدفوعات المقدمة المقدرة. عندما يستحوذ على القروض المضمونة بنية التوريق كمصدر للتمويل يجب تصنيف تلك الأصول ضمن الأصول المستحوذ عليها للاستثمار لفترة طويلة ولا تخضع لمعيار FASB 165 . إذا ورقت القروض في عملية تمويلية فالمورق لا يجب أن يعترف بخدمات الأصول بشكل منفصل. أتعاب الضمانة وتكلفة التعامل للإصدار تختلف وتستهلك على سنوات السندات وسرعة الاستهلاك تتأثر بالمدفوعات المقدمة. يعاد تصنيف الأصول المحولة داخل الميزانية العمومية إلى أصول مورقة كتمويل أصول مورقة ومقيدة للاستخدام في سداد التمويل لاحقا. يظهر الأصل المُورق (المُحوّل) في جانب الخصوم تحت أسم تمويل توريقي. لا يوجد مكاسب أو خسائر توريق.

المصدر: (نور الدين، 2014، ص: 99-100)

7. الاعتراف والقياس لعمليات التوريق

حددت معايير المحاسبة الدولية ضمن إطارها العام لإعداد وعرض القوائم المالية المقصود بعملية القياس، حيث أوضحت أن القياس" هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس". (Stephens & others, 2016, p. 5)

بعد الاعتراف المبدئي، يجب على المنشأة قياس سندات التوريق بمقدار قيمها العادلة بدون أي خصم لتكاليف العملية التي قد تتحملها عند البيع أو أي تصرف آخر ما عدا سندات التوريق المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، فيتم قياسها بمقدار التكلفة المطفأة باستخدام أسلوب سعر الفائدة الساري المفعول إذا كان لها استحقاقا ثابتا، أما إذا لم يكن لها استحقاقا ثابتا فيتم قياسها بمقدار التكلفة. وتقاس الأصول المُحوَلة بغرض توريقها بالقيمة العادلة، ويقاس الجزء المحتفظ به بالقيمة الدفترية الموزعة بنسبة القيمة العادلة.

يقدم المعيار **IFRS 9** نموذج تصنيف وطريقة تقييم جديدة، ونموذج انخفاض القيمة القائم على الخسارة المتوقعة وإعادة صياغتها عن طريق نهج محاسبة التحوط. وأصبح تطبيق هذا المعيار إلزاميا بدءً من 2018/1/1.

يصنف المعيار IFRS 9 الموجودات المالية الى فئتين هما: (IFRS foundation, 2020)

1.7 الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة Financial assets at amortized cost

2.7 الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة Financial assets at fair value

ويتفرع تصنيف الفئة الثانية من الموجودات المالية الى تصنيفين وهما: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة العادلة Financial assets at fair value through profit and loss (FVTPL) وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر Financial assets at fair value through other comprehensive income (FVOCI)

8. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9: التحديات التي تواجه كيانات التوريق

سيخلق تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تحديات جديدة لكيانات التوريق، خاصة ما تعلق بـ: (Stephens & others, 2016, pp. 2-6)

1.8 تصنيف وقياس الأصول المالية: نموذج انخفاض جديد سيؤثر على مستوى المخصصات الإفصاحات الهامة الإضافية للبيانات المالية؛

2.8 التصنيف والقياس: يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على التدفقات النقدية التعاقدية للأصل ونموذج الأعمال الذي يحتفظ به الأصل؛ في حين أن هناك خيار القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) الذي يمكن اختياره.

3.8 بالنسبة للمنشآت التي يتم تصنيفها وقياسها بالتكلفة المطفأة فإنها ستحتاج إلى الاختبارات التالية:

1.3.8 اختبار نموذج الأعمال: يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية (بدلا من بيع الأصول قبل استحقاقها التعاقدي لتحقيق التغيرات في القيمة العادلة)؛

2.3.8 اختبار خصائص التدفق النقدي التعاقدي؛

3.3.8 بالإضافة إلى القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وقياس التكلفة المطفأة، هناك قياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) وهو مطلوب عندما يكون نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بموجودات مالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع وهذا أيضا يتطلب اختبار خصائص التدفق النقدي التعاقدي.

4.8 من المتوقع أن ينتج عن هذا المعيار تغييرات ملحوظة في مخصصات خسائر القروض عند الانتقال. علاوة على ذلك، فإن احتمال التقلب المستمر من إعادة قياس مخصصات الخسارة بعد الانتقال أكبر مما هو عليه مع المعيار المحاسبي الدولي 39. ويرجع ذلك إلى قياس مخصص الخسارة على أساس خسائر الائتمان المتوقعة، بدلا من الخسائر الائتمانية المتحملة.

5.8 افصاحات البيانات المالية: عدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات، ويقدم عددا من الإفصاحات الجديدة المتعلقة بالتصنيف والقياس، وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط. (Stephens & others, 2016, p. 8) كما يجب أن تدرك هيئات التوريق أن متطلبات التوحيد لم تتغير وأن حاملي سندات التوريق سيحتاجون إلى تطبيق المتطلبات الجديدة على الأدوات المرتبطة تعاقديا. هذه المتطلبات للتصنيف والقياس محددة ومصممة لمستثمري السندات المدعومة بالأصول حيث يعتمد التصنيف جزئيًا على درجة تبعية السندات المحتفظ بها للمصدر.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، يحدد نموذج أعمال الكيان ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنتج عن بيع الأصول المالية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو كليهما، كما هو الحال مع معيار المحاسبة الدولي رقم 39. (Bartolini & others, 2014, p. 6)

9. المعايير المحاسبية المطبقة على توريق الديون بالمغرب

عرف المغرب تقنية التوريق سنة 1999، حيث صدر القانون رقم 10/98 المتعلق بتسنيد الديون الرهنية، وبعدها تم صدور القانون 06/33 المتعلق بتسنيد الأصول والذي وسع من طبيعة الديون التي يمكن تسنيدها أو توريقها وكذا الأطراف التي يمكن لها اللجوء إلى هذه التقنية التي تتميز بالتمويل المباشر.

1.9 التنازل عن الديون: في هذه المرحلة يتم نقل ملكية الديون من المؤسسة البادئة أو المتنازلة إلى صندوق التوظيف الجماعي للتسنيد. (وزارة المالية، 2008) عن طريق عقد التنازل المستندي للديون.

2.9 تم وضع قواعد التنازل عن طريق معيارين، المعيار (IAS 39) المتعلق بالأدوات المالية والذي يعالج خاصة مبادئ عدم التقييد المحاسبي للأصول المالية، المعيار (IAS27) والذي يعالج عمليات عدم التوطيد للهيئات ذات الغرض الخاص، تهدف قائمة تفسيرات (SIC)(*) إلى تحسين تطبيق المعايير الدولية وإمكانية المقارنة على نطاق العالم للبيانات المالية التي يتم إعدادها باستخدام معايير المحاسبة الدولية وذلك بتفسير المسائل المحاسبية المثيرة للجدل، وهي تفسيرات معتمدة وجزء من المنشورات الرسمية وخاصة (SIC12).

3.9 تم وضع المعايير المحاسبية المطبقة على صندوق التوظيف الجماعي للتسنيد حاليا أو المعالجة المحاسبية لعمليات التسنيد بواسطة الأمر الصادر عن وزارة الاقتصاد المالية والخوصصة والسياحة المغربية رقم 01/351 والصادر في فيفري 2001.

1.3.9 تتكون أصول ميزانية الصندوق أساسا من الديون المُورقَة والمسجلة بقيمتها الاسمية، ويشكل الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الشراء انخفاض أو فائض والذي يسجل في جانب الأصول للميزانية والذي سيكون محل عرض أو نشر وفقا للطرق المحددة عن طريق نظام تسيير الصندوق، والطريقة الأنسب لهذا العرض هي تلك المتعلقة بالنسب الاكتوارية أو الحسابية والتي لابد من إعادة فحصها مع كل قرار محاسبي تبعا لكل التعثرات المحققة. (وزارة المالية، 2001)

2.3.9الانخفاض الناتج عن فائض القيمة يسجل في جانب الخصوم، حيث يتحقق الانخفاض عندما تصبح عدم التغطية الكلية أو الجزئية لدين محتمل وذلك عن طريق تشكيل مؤونة للمخاطر والتكاليف، أما عندما يصبح الدين غير قابل للتحصيل فإن مبلغه يحمل للتكاليف؛

3.3.9تسجل الحصص والسندات المصدرة من قبل الصندوق بقيمتها الاسمية وتقدم منفصلة في جانب الخصوم للميزانية، ويظهر الفرق مقارنة بسعر الإصدار في الميزانية في بند فارق

(*)- **S**tanding **I**nterpretations **C**ommitte.

الإصدار، ومصاريف الإصدار المتحملة من قبل الصندوق تسجل في جانب الأصول في بند مصاريف أولية (إعدادية)، حيث تهتلك هذه المصاريف بطريقة خطية طيلة مدة عمل الصندوق؛ أما التسبيقات المنفذة للصندوق من قبل المؤسسة المكلفة بالتحصيل يتم تسجيلها محاسبيا في ديون الخزينة؛

4.9 القواعد المحاسبية المطبقة على المؤسسات البادئة أو المتنازلة، يعالج التوريق على مستوى المخطط القانوني المحاسبي كتنازل، وبالتالي فإن الديون المتنازل عنها تختفي من ميزانية المتنازِل منذ استلام "**لائحة التنازل**"، وتقترح المعايير المحاسبية الدولية تحليلا على عدة مراحل من أجل تحديد إذا ما كان الأصل المالي سيتم إدراجه محاسبيا أم لا تبعا للتنازل، والمراحل الأساسية هي: (CDVM), 2011, p. 27))

1.4.9تحديد إذا ما كان كل الأصل تم تحويله؛

2.4.9 فحص إذا ما كانت حقوق تحصيل غالبية التدفقات المالية للأصول المحولة والمزايا المرتبطة بها تم تحويلها مع الأصول المتنازل عنها؛

3.4.9تحديد إذا ما كانت أغلبية المخاطر المرتبطة بالأصول تم تحويلها كذلك؛

4.4.9تحديد إذا ما كانت الرقابة المرتبطة بالأصول تم تحويلها.

عندما تجتمع هذه الشروط، يمكن للهيئة المتنازلة عدم التسجيل المحاسبي للأصول المحولة، أما على مستوى قواعد التوطيد لابد وأن يأخذ بادئ العملية بالحسبان بعض المعايير من أجل تحديد إذا ما كان على هيئة التوريق أن تدمج التوطيد في أي حالة وإظهار الأصول المـُورقَة في ميزانيتها المـُوطَدة.

5.9 التمييز بين مختلف حالات التنازل عن الأصول في إطار عملية التوريق

يقصد بقيمة التنازل valeur de cession: المبلغ المدفوع من قبل FPCT لشراء الأصول من المؤسسة البادئة:

يقصد بقيمة إعادة الشراء valeur de rachat: المبلغ المدفوع من قبل المؤسسة البادئة لإعادة شراء الأصل المباع في البداية إلى FPCT.

وبالتالي، من الضروري التمييز بين حالتين: (CNC, 2016, pp. 2-6)

1.5.9 تنازل نهائي للأصل إلى الصندوق من قبل المؤسسة البادئة؛

2.5.9 تنازل مؤقت للأصل إلى الصندوق من قبل المؤسسة البادئة: عندما يكون التنازل مصحوبا بالتزام تتعهد بموجبه المؤسسة البادئة بتسلم الأصل المُحَول بسعر وتاريخ محددين، تتم معالجة المعاملة على النحو التالي:

- لا تظهر الأصول المتنازل عنها عن الظهور في الميزانية العمومية للمؤسسة البادئة؛
- الاعتراف بالربح أو الخسارة في النتيجة.
- تحييد المكاسب أو الخسائر مقابل حساب تسوية أصول أو خصوم: في حالة حدوث خسارة من خلال استخدام حساب تحويل التكاليف في مقابل حساب تسوية أصل يتم إنشاؤه بعنوان "فارق أصل على توريق مؤقت للأصول"، وفي حالة تحقيق مكاسب أو أرباح من خلال استخدام حساب تحويل ربح على عمليات توريق الأصول في مقابل إنشاء حساب تسوية خصوم بعنوان "فارق خصوم على توريق مؤقت للأصول.

6.9 عند نهاية كل دورة محاسبية يجب:

1.6.9 الاعتراف بمخصص للمخاطر، إذا كانت قيمة الجرد للأصول المتنازل عنها أقل من قيمتها الدفترية قبل البيع (تتوافق هذه المؤونة مع الاهتلاكات و/أو التراجعات المسجلة إذا كان الأصل لا يزال يظهر في جانب الأصول من الميزانية) والاعتراف بالفوائد المستحقة على الأوراق المالية؛

3.6.9 يتم الاعتراف بتكلفة التمويل أو المكافأة المدفوعة للمتنازل إليه أيا كان شكلها من قبل المؤسسة البادئة كمصاريف مالية مع احترام مبدأ التخصص للدورات؛

4.6.9 يتم الاعتراف بمداخيل الأصول المتنازل عنها من قبل المؤسسة البادئة من بين المنتجات من نفس النوع (يتم الاعتراف بالمداخيل كما لو أن المؤسسة البادئة لاتزال تحتفظ بالأصول)؛

5.6.9 في حالة وجود فرق بين سعر التنازل الأولي وسعر إعادة الشراء، يتم تسجيل جزء فارق السعر (المحسوب بالتناسب الزمني) حسب الحالة في الناتج أو في المصاريف (حسب الطبيعة) في مقابل حساب تسوية بعنوان "توزيع قسط / خصم الاسترداد".

الخاتمة:

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في مختلف المؤسسات والأسواق المالية في حماية مختلف الأطراف، كما يؤدي إلى منع حالات الفساد واضفاء الشفافية والمصداقية على عملها.

كما أن القياس الأولي واللاحق للأصول المحولة في إطار عمليات التوريق يجب أن يتم على أساس القيمة العادلة، وأن أنسب تقدير للقيمة العادلة هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها باستخدام معدل خصم مناسب مع أخذ مخاطر الائتمان بعين الاعتبار.

يجب الإفصاح عن عمليات التوريق في صلب الميزانية، مع ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية اللازمة لقياس القيمة العادلة، وتفضيل معالجة نشاط التوريق كعملية بيع للأصول عنه كاقتراض بضمان تلك الأصول.

مما لا شك فيه أن الخصائص التي يتميز بها النظام المالي المغربي وخاصة على صعيد النظام المصرفي والسوق المالية قد ساعد على إرساء قواعد عمليات التسنيد بالمغرب؛ مع وجود ممارسة عملية في مجال محاسبة توريق الديون وأسس للقياس والافصاح المحاسبي عن هذه العمليات تلائم البيئة المغربية.

10- قائمة المراجع

1. (CDVM). (2011). *la tritrisation.* Maroc: Conseil Déontologique des Valeurs Mobilières (CDVM).
2. Dechow, P., & Myers, L. (2008). Fair Value Accounting and Gains from Asset Securitizations: A Convenient Earnings Management Tool with Compensation Side-Benefits. *Journal of Finance, 66*(1).
3. Hugue, I. (2005). Numéro spécial IAS/IFRS. *Revue Française de comptabilité*.
4. Bartolini , R., & others. (2014). *securitization accounting.* London: Deloitte.
5. CNC. (2016). *Traitement comptable applicable aux opérations de titrisation d'actifs chez l'établissement initiateur.* Maroc: Conseil National de la comptabilité.
6. *Financial Accounting Standard Board*. (2020, 9 6). Consulté le august 10, 2020, sur accounting for transfers and servicing of financial assets and extinguishments of liabilities-a replacement of fasb statement no. 125: https://www.fasb.org/summary/stsum140.shtml
7. *IFRS*. (2020, may 9). Consulté le august 10, 2020, sur IAS 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-39-financial-instruments-recognition-and-measurement/
8. IFRS foundation. (2020, May 9). *IFRS*. Consulté le august 10, 2020, sur IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-7-financial-instruments-disclosures/
9. IFRS foundation. (2020, May 9). *IFRS*. Récupéré sur IAS 32 Financial Instruments: Presentation: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-32-financial-instruments-presentation/
10. IFRS foundation. (2020, May 9). *IFRS*. Récupéré sur IFRS 9 Financial Instruments: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-9-financial-instruments/
11. kothari, v. (2017, May 5). *Vinod Kothari consultants*. Consulté le august 10, 2020, sur Accounting treatment of securitization transactions undertaken by financial entities in India: http://vinodkothari.com/2017/05/accounting-for-securitization

12. Kothari, V. (2017, May 5). *vinodkothari.* Consulté le aout 10, 2020, sur Accounting treatment of securitization transactions undertaken by financial entities in India : http://vinodkothari.com/2017/05/accounting-for-securitization/
13. OBERT, R. (2013). *Pratiques des Normes IFRS.* Paris: DUNOD.
14. Stephens, S., & others. (2016). *IFRS 9 and Securitisation.* London: Deloitte.
15. آدم الطيب حماد حامد . (2017). دور جودة المراجعة الخارجيةفي الحد من مخاطر التوريق لضمان استمرارية المنشأة(دراسو ميدانية على مكاتب المراجعة السودانية). 197. الخرطوم، جامعة النيلين، السودان: كلية الدراسات العليا.
16. أسماء كمال مجاور ضيف الله. (15 5, 2012). أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق طبقا لمعايير المحاسبة علي أداء البنوك وشركاتالتمويل العقاري: دراسة تطبيقية. *جامعة القاهرة، قسم التجارة والمحاسبة*، صفحة 15.
17. خالد جمال الجعارات. (2008). *معايير التقارير المالية الدولية 2007، IAS/IFRS.* الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع.
18. شحاته السيد شحاته. (2008). إطار مقترح المحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والدولية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية. (جامعة طنطا، المحرر) *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*(العدد 3).
19. محمد عبد الله العبيشي. (2006). القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 39 والمعيار الأمريكي 140. (جامعة القصيم، المحرر) *مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 7* (العدد 1).
20. وزارة المالية. (فيفري, 2001). المحدد للقواعد المحاسبية المطبقة على صندوق التوظيف الجماعي للتوريق . *الأمر الوزاري رقم 351/01(5884)*، المادة 1. الرباط، الجريدة الرسمية، المغرب.
21. وزارة المالية. (20 أكتوبر, 2008). القانون رقم 06/33 المتعلق بتسنيد الديون. *ظهير شريف رقم 1/08/95* . الرباط، المغرب.